

إملاء ما من به الرحمن

[264] بالتاء إلا أن تكون المأكولة ميتة، ويقراً برفع الميتة على أن تكون تامة، إلا أنه ضعيف لأن المعطوف منصوب (أو فسقا) عطف على لحم الخنزير، وقيل هو معطوف على موضع إلا أن يكون، وقد فصل بينهما بقوله " فإنه رجس ". قوله تعالى (كل ذي طفر) الجمهور على ضم الطاء والفاء، ويقراً بإسكان الفاء، ويقراً بكسر الطاء والإسكان (ومن البقر) معطوف على كل، وجعل (حرماً عليهم شحومهما) تبييناً للمحرم من البقر، ويجوز أن يكون من البقر، متعلقاً بحرماً الثانية (إلا ما حملت) في موضع نصب استثناء من الشحوم (أو الحوايا) في موضع نصب عطفاً على " ما " وقيل هو معطوف على الشحوم فتكون محرمة أيضاً، وواحدة الحوايا حوية أو حاوية أو حاويا، وأوهنا بمعنى الواو لتفصيل مذاهبهم لاختلاف أماكنها، وقد ذكرناه في قوله " كونوا هودا أو نصارى " (ذلك) في موضع نصب بـ (جزينا هم) وقيل مبتدأ، والتقدير: جزينا هموه، وقيل هو خبر المحذوف: أي الأمر ذلك. قوله تعالى (فإن كذبوك) شرط وجوابه (فقل ربكم ذو رحمة) والتقدير: فقل يصفح عنكم بتأخير العقوبة. قوله تعالى (ولا آباؤنا) عطف على الضمير في أشركنا، وأغنت زيادة " لا " عن تأكيد الضمير، وقيل ذلك لا يغنى لأن المؤكد يجب أن يكون قبل حرف العطف ولا بعد حرف العطف (من شئ) من زائدة. قوله تعالى (قل هلم) للعرب فيها لغتان: إحداهما تكون بلفظ واحد في الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث، فعلى هذا هي اسم للفعل، وبنيت لوقوعها موقع الأمر المبني، ومعناها أحضروا شهداءكم. واللغة الثانية تختلف فتقول: هلموا وهلموا وهلممن، فعلى هذا هي فعل. واختلفوا في أصلها فقال البصريون: أصلها ها ألمم: أي أقصد، فأدغمت الميم في الميم وتحركت اللام فاستغنى عن همزة الوصل فبقى لم ثم حذفت ألف ها التي هي للتنبيه لأن اللام في لم في تقدير الساكنة إذ كانت حركتها عارضة، ولحق حرف التنبيه مثال الأمر كما يلحق غيره من المثل. فأما فتحة الميم ففيها وجهان: أحدهما أنها حركت بها لالتقاء الساكنين ولم يجر الضم ولا الكسر كما جاز في رد ورد ورد لطول الكلمة بوصل " ها " بها، وأنها لا تستعمل إلا معها، والثاني أنها فتحت من أجل التركيب كما فتحت خمسة عشر وبأبها. وقال الفراء. أصلها هل أم، فألقت حركة الهمزة على اللام وحذفت، وهذا بعيد لأن لفظه أمر،